السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 1034- 1054
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

The Impact of Foreign Direct Investment on Employment in Tourism Sector in Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, and Morocco)

ميلود بوعبيد*، جامعة باتنة1
miloud.bouabid@univ-batna.dz
أمحمد بن البار، جامعة المسيلة
m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/29 تاريخ القبول: 2020/10/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)" إلى إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول وعلاقته بخلق مناصب العمل في القطاع السياحي.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)"، ولتحليل أبعاد المشكلة البحثية بهدف استكشاف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل في تلك الدول.

وفي هذا السياق، تناقش هذه الدراسة، أولا، تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب). ثانيا، تستعرض هذه الدارسة واقع السياحة في تلك الدول. وفي الختام، تتناول هذه الورقة البحثية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في القطاع السياحي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب).

* المؤلف المراسل

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في خلق مناصب عمل في قطاع السياحة في دول المغرب العربي، إلا أن نسبة هذه المساهمة ضئيلة في الجزائر وتونس عكس المغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، العمالة، البطالة، السياحة، الاقتصادات المغاربية.

Abstract:

This study titled « the impact of foreign direct investment on the tourism sector's employment in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, and Morocco)» aims to shed light the reality of FDI in these countries and its involvement in job creation within the sector of tourism.

In order to address the research problem, both, the descriptive and analytical approaches have been used to analyse the reality of FDI and tourism in the Maghreb countries , and look into the research problem's different aspects and dimensions with a view to explore the contribution of FDI to job creation in those countries.

In this context, firstly, the study discusses the analysis of foreign direct investment flows in the Maghreb countries. Secondly, it presents the reality of tourism in the Maghreb countries.

Finally, this paper presents the contribution of foreign direct investment to employment in the tourism sector in the Maghreb countries.

Concluded that foreign direct investment contributed to creating jobs in the tourism sector in the Maghreb countries, but the share of this contribution is modest in Algeria and Tunisia compared to Morocco.

Keywords: Foreign Direct Investment, Employment, Unemployment, Tourism, Maghreb Economies.

مقدمة:

عرف العالم عقب الحرب العالمية الثانية زيادة هائلة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أضحت معظم دول العالم سواء المتقدمة منها والنامية تتنافس على جذبها نظرا لما له من أهمية بالغة في سد فجوة الصرف الأجنبي والادخار المحلي خاصة في ظل تراجع حجم المساعدات الخارجية وتقلص اعتماد الدول على الديون الخارجية بسبب خضوعها لاعتبارات سياسية وشروط اقتصادية قاسية، وقد تدعمت مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا من مصادر التمويل الدولي.

وتعد دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من الدول النامية التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيامها بعدة إصلاحات على المستوى الاقتصادي، وقد أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها من خلال سنها لحزمة من القوانين والنصوص التشريعية بهدف تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين القطاعات التي حظيت بهذا الاهتمام نجد قطاع السياحة الذي أصبح اليوم من أهم القطاعات التي يستوجب العمل على استغلالها حيث تعتبر مصدرا رئيسيا لضخ العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل بشكل مباشر.

وفي هذا السياق فقد قامت بلدان المغرب العربي بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف إلى تفعيله في الاقتصاد الوطني، ومحاولة الرفع من نسبة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلقه مناصب شغل مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تهدف كذلك إلى تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا بعد تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرا.

أ. مشكلة الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسة التي يهدف هذا المقال إلى الإجابة عنها تتمثل في: ما مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في قطاع السياحة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هو واقع السياحة في دول المغرب العربي؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي؟

ب. أهمية الدراسة:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير وواسع من قبل الاقتصاديين، وذلك لما له من اعتبارات موضوعية. والمتمثلة في:

الاعتبار الأول: فيرجع إلى الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت معظم دول العالم تعمل جاهدة على توفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في جميع القطاعات على غرار قطاع السياحة.

أما الاعتبار الثاني: فيرجع إلى مدى تأثر القطاع السياحي بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي خاصة من جانب التشغيل، وذلك لأن قطاع السياحة يعد من أهم القطاعات التي يجب على دول المغرب العربي الاهتمام بها وتطويرها لما لها من عوائد جمة على الاقتصاديات الوطنية.

جـ. أهداف الدراسة: يسهم هذا البحث في تحديد مجموعة من الأهداف، أهمها:

- ✓ تقييم التدفقات السياحية في دول المغرب العربي؛
- ✓ اختبار مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناصب عمل في القطاع السياحي في دول المغرب العربي؛
- ✓ إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

د. هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، وهي:

- ✓ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس ، المغرب)؛
- ✓ التدفقات السياحية الوافدة إلى دول المغرب العربي؛
- ✓ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في دول المغرب العربي.

أولا: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس ، المغرب)

1ـ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

شهدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية منحى تصاعديا ابتداء من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2018 (الوحدة: مليون دولار)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280.1	1113.1	1065	638	882	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
السنـــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2301.2	2580	1499.5	1696.9	1506.7	-584.4	1637	1232.3	1506.3	

Source: UNCTAD, FDI Statistics, https://bit.ly/3iKX343

يتضح من خلال أرقام الجدول المبين أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1113.1 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني أن هناك نموًّا قدره أربع مرّات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية (بلخباط، 2015، ص. 152). بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية.

ورغم التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 إلى 1065 مليون دولار، إلا أن هذا الرقم بقي الأكبر في دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث إفريقيا. وشهدت تلك التدفقات عام 2003 انخفاضًا ثانيًا

بنسبة 40 ٪ مقارنة بسنة 2002، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة.

وشهد عام 2004 توسّعا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم ليصل إلى 882 مليون دولار. وأهم أسباب هذا التوسع يعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، إلى جانب خوصصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD لصالح شركة هنكل HENKEL الألمانية (فرحي، 2013، ص. 363). واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 1888.2 مليون دولار عام 2006، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الاعتماد على هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، يضاف إلى ذلك الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات (دوادي، 2001، ص. 80).

ويبدو أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الفترة 2008 -2009، أين سجلت رقما قياسيا وصل إلى 2753.8 مليون دولار، وهو رقم لم تعرفه الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد استهدفت هذه التدفقات قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدّر حجم استثماراتهما بـ 1.436 مليار أورو (بلخباط، ص. 153).

وعرفت سنة 2012 انخفاضًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث كانت التدفقات في حدود 1499.5 مليون دولار بعدما كانت 2580 مليون دولار عام 2011، وكان نتيجةً لبداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب (بلخباط، ص. 153)، في أي مشروع في الجزائر بـ 49 ٪ كحدّ أقصى مقابل 51 ٪ من رأس مال الشركة لصالح الطرف الجزائري. بينما سجلت قفزة نوعية عام 2013 لتصل إلى1696.9مليون دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية للاستثمار في قطاعات اقتصادية عدّة.

ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1506.7 مليار دولار عام 2014، لتسجل سقوطا حرًّا عام 2015 حيث بلغت - 584.4 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نجم عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب من القيام بالاستثمار، بالإضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 51/49 الذي انعكس سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

وعرفت سنة 2016 انتعاشا للتدفقات الاستثمارية في الجزائر لتبلغ 1637 مليون دولار، ويعزى ذلك للتحسن في السياسات الاستثمارية، والانتعاش الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي (UNCTAD, 2017, p. 46)، كما وضعت قانونا جديدا للاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للاستثمار. وعلى الرغم من الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية "هواوي" والجنوب كورية "سامسونغ" التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر في سنة 2017 قد عرفت تراجعا إلى 1232.3 مليون دولار بنسبة 26 ٪ مقارنة بسنة 2016(UNCTAD, 2018, p. 57).
وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر سنة 2018 بمجموع 1506.3 مليون دولار، وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط و الغاز والسيارات. وسجل قطاع السيارات، الذي ساهم في الارتفاع المحقق سنة 2018، الدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنّع الصيني " BAIC INTERNATIONAL" والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار (UNCTAD, 2019, p. 37).

2ـ أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس انتعاشا ملحوظاً في بداية الألفية الثالثة، ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار، حيث قامت بخفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تطبيق برامج الخوصصة (زرقين، بيري، 2014، ص.57).

الجدول رقم 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2000 - 2018 (الوحدة: مليون دولار)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	779.5	486.5	820.8	583.6	639.1	783.1	3308.0	1616.3	2758.6	1687.8
السنـــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1512.5	1147.9	1603.2	1116.5	1063.8	1002.7	885.0	880.8	1035.9	

Source: UNCTAD, FDI Statistics, https://bit.ly/3iKX343

يظهر الجدول المبين أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس ارتفع من 779.5 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 3308 مليون دولار عام 2006، وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الاتصالات، غير أنه سجل سقوطاً حراً عام 2009، حيث بلغ 1687.8 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية، وكذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات، كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس انخفاضاً آخر عام 2013 حيث بلغت 1116.5مليون دولار، لتستمر في الانخفاض إلى غاية 2016 أين سجلت رقماً قدره 885 مليون دولار، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في تونس (هارون، بوعبيد، 2017، ص. 551).

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ارتفاعا محسوسا بنسبة 18 في المائة مقارنة بسنة 2017 لتصل إلى 1035.9 مليار دولار عام 2018. وقد تمركزت أعلى حصة في القطاع الصناعي (375 مليون دولار)، يليه قطاع الطاقة (300 مليون دولار) وقطاع الخدمات (200 مليون دولار). وكانت فرنسا أكبر دولة مستثمرة في تونس في عام 2018، تليها قطر .فضلاً عن ذلك فقد أعلنت الشركات الصينية عن استثمارات جديدة أساسية . فعلى سبيل المثال، وقعت الشركة الصينية لصناعة السيارات شركة

سايك موتورز Chinois SAIC Motors على اتفاقية مع المجمع التونسي Menix لتأسيس مصنع تركيب السيارات يستهدف التصدير للأسواق الإفريقية والأوروبية (UNCTAD, 2019, p. 36).

3ـ التدفقات الاستثمارية في المغرب

لقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي في بداية الألفية الثالثة في المغرب بالتذبذب، لاسيما خلال الفترة 2000 - 2018 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2000 - 2018 (الوحدة: مليون دولار)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	422.0	2807.1	480.7	2314.6	894.6	1654	2449.4	2804.5	2487.1	1687.8
السنـــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1573.9	2568.4	2728.4	3298.4	3561.2	3254.2	2157.1	2686	3640.1	

Source: UNCTAD, FDI Statistics, https://bit.ly/3iKX343

من خلال قراءة أرقام الجدول المبين أعلاه، يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب وصلت إلى مستويات عالية عامي 2001 و 2003، نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة، إذ تم خوصصة 35 ٪ من رأسمال المتعامل العمومي الهاتف النقال (المغرب للاتصالات) لصالح شركة Vivendi Universalبقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001 وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80 ٪ من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو اسبانية(Actadis) . ولقد سجلت التدفقات الاستثمارية في المغرب انخفاضاً ملحوظاً في الفترة (2007 - 2010) حيث انخفضت من 2804.5 مليون دولار عام 2007 إلى 1573.9 مليون دولار عام 2010 بسبب موجة الركود وتراجع الطلب الذي مس الاقتصاد العالمي نتيجة لأزمتي الرهن

العقاري والديون السيادية. بعد ذلك سجلت تلك التدفقات انتعاشا ليبلغ رقما قياسياً عام 2014، أين وصلت إلى 3561.2 مليون دولار، وهذا نتيجة العديد من الاستثمارات التي نفذتها بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة السعودية ACWAوالشركتين الإسبانيتين ISC و Aries في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر ب 618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية بـ 550 مليون أورو (بلخباط، ص ص. 152، 153).

أما سنة 2015 فقد عرفت تراجعا طفيفا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب حيث بلغت 3254.2 مليون دولار، ليستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2016 لتبلغ 2157.1 مليون دولار، لتسجل بذلك انخفاضا قدره 29 ٪ متأثرة بتراجع الاستهلاك في أوروبا الذي انعكس سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير (UNCTAD, 2017, p. 46).

وعرفت سنة 2017 ارتفاعا محسوسا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب، حيث بلغت 2686 مليون دولار، أي بارتفاع نسبته 24% مقارنة بعام 2016، بسبب الاستثمارات المعتبرة في التكنولوجيا الجديدة في السيارات (البطاريات، الكاميرات....). وفي هذا السياق، ثمة 26 استثماراً في صناعة السيارات بقيمة 1.45 مليار دولار، بما في ذلك صفقة مع شركة رونو (فرنسا)، كما توسع الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع المالي في المغرب، مع تعميق العلاقات المصرفية مع الصين.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب سنة 2018 بنسبة 36 في المائة فبلغت 3.6 مليار دولار. ولا يزال المغرب يستفيد من الأداء الاقتصادي المستقر نسبياً والاقتصاد المتنوع الذي ساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متنوعة على غرار القطاع المالي والطاقات المتجددة والبنية التحتية وصناعة السيارات. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر استثمار في المغرب هو قيام شركة Sanlam Emerging Markets من جنوب إفريقيا بشراء 53 في المائة من شركة سهام للتأمين Saham Assurance، أكبر شركة تأمين في المغرب، مقابل مليار دولار. (UNCTAD, 2019, p. 36).

ثانيا: التدفقات السياحية الوافدة إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس ، المغرب)

1ـ التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر.

عرفت حركة السياح الأجانب في الجزائر تحسنا مستمرا في بداية الألفية الثالثة مقارنة بالفترة السابقة التي عرفت تردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 4: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

السنة	مجموع السائحين	نسبة النمو	مجموع الأجانب	نسبة النمو	الجزائريون المقيمون بالخارج	نسبة النمو
2005	1443090	%16.97	441206	%19.71	1001884	15.80%
2006	1637582	%13.48	478358	%8.42	1159224	15.70%
2007	1470000	%6.5	511000	%7	1230000	6%
2008	1772000	%1.64	557000	%8.9	1215000	-1.37%
2009	1911506	%7.89	655810	%17.80	1255696	3.35%
2010	2070496	%8.81	654987	%-0.12	1415509	12.72%
2011	2394887	%15.66	91642	%37.66	1493245	5.49%
2012	2634056	%9.98	981955	%8.91	1652101	10.64%
2013	2732731	%3.75	964153	%-1.81	1768578	7.05%
2014	2301373	-15.78	940125	%-2.49	1361248	-23.03%
2015	1709994	-25.70	1088121	%15.21	626873	-53.95%

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة في الجزائر، 2017.

من خلال الجدول المبين أعلاه، يتضح أن الحركة السياحية الوافدة إلى الجزائر عرفت تذبذبا بين صعود وهبوط من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع مجموع السائحين من (1443090 عام 2005 إلى 2732731 عام 2013، لينخفض خلال 2014 و 2015 إلى 2301373 و 1709994 على التوالي. وبخصوص نسبة نمو مجموع السائحين فقد سجلت قيما مرتفعة سنة 2005 بـ 16.97 ٪ مقابل نسبة 25.70 - ٪ سنة 2015. أما مجموع الأجانب فقد عرف حركية متصاعدة خلال الفترة 2005 - 2015، حيث ارتفع عدد السائحين الأجانب من 441206 إلى 1088121، وسجلت أعلى نسبة نمو عام 2011 بـ 37.66 ٪. كما شهد دخول الجزائريين المقيمين في الخارج ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013، حيث سجلت أعلى نسبة

نمو خلال سنتي 2005 و 2006 بنسبة 15.80 ٪ و 15.7 ٪ على التوالي. في حين كانت نسبة النمو ضعيفة جدا خلال عامي 2014 و2015.

2ـ التدفقات السياحية الوافدة إلى تونس.

استطاعت تونس وبفضل سياستها الحكيمة أن تعطي لقطاع السياحة مكانة متميزة ومهمة، حيث تعد تونس من بين أهم دول المنطقة الرائدة في مجال السياحة وخير دليل على ذلك هو عدد السياح الوافدين إليها.

الجدول رقم 5: تطور السياحة الدولية الوافدة إلى تونس

السنوات	عدد السياح	معدل التغير%
2005	6378000	-
2006	6550000	2.69
2007	6761000	3.22
2008	7050000	4.27
2009	6901406	-2.09
2010	7828075	13.42
2011	4781596	-38.91
2012	5950464	24.23
2013	6268582	5.35
2014	7163437	14.27
2015	5359309	-25.18

Source: World Bank, World Development Indicators : https://bit.ly/30T7wlJ

توضح بيانات الجدول رقم 5 أن القطاع السياحي التونسي تمكن من جذب عدد كبير من السياح، حيث بلغ عددهم 7 ملايين سائح سنة 2008، ثم تبع هذا النمو انخفاض سنة 2009 نتيجة للأزمة العالمية وانتشار مخيف لفيروس AH1N1، تبعه انخفاض آخر في سنة 2011 حيث وصل عدد السياح إلى 4 ملايين سائح وهذا راجع بالأساس إلى سوء الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة (حري، 2017، ص.92).

ومع ذلك شهدت التدفقات البشرية انتعاشا قويا في سنة 2012 مع زيادة السياح بنمو سنوي وصل إلى أكثر من 24 ٪، وذلك بفعل استعادة النشاط السياحي عافيته وتعويض الخسائر بالتدفقات السياحية من بلدان المغرب العربي، غير أن القطاع عاود الانتكاسة بفعل حادث باردو في 18 مارس 2015، والعمل الإرهابي الذي استهدف فندق امبريال بسوسة في 26 جوان

2015 في أوج الموسم السياحي التونسي الذي خلف 38 قتيلا معظمهم من السياح البريطانيين، وانخفضت على إثره التدفقات السياحية الواردة من مختلف دول العالم. وهذا ما يدل على الحساسية العالية القطاع السياحي للعامل الأمني وتأثيره على اتجاهات السياح في اختيارهم الوجهات السياحية (بوراوي، 2017، ص ص. 145 -146).

3ـ التدفقات السياحية الوافدة إلى المغرب

تمكنت المملكة المغربية من تخطي عتبة 10 ملايين سائح سنة 2013 جعلها رائدة في المجال السياحي على الصعيد الإفريقي والعربي، والجدول التالي يوضح تطور حركة السياح الوافدين إلى المغرب.

الجدول رقم6: تطور عدد السياح الوافدين إلى المغرب

السنوات	عدد السياح بالمليون	معدل التغير السنوي %
2005	5.843	6.68
2006	6.558	12.96
2007	7.408	6.36
2008	7.879	6.36
2009	8.341	5.86
2010	9.288	11.35
2011	9.342	0.35
2012	9.375	0.10
2013	10.046	7.15
2014	10.283	2.35
2015	10.177	-1.03

Source: World Bank, World Development Indicators : https://bit.ly/30T7wlJ.

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن السياحة الدولية الوافدة إلى المغرب شهدت نموا ملحوظا، حيث تطور عدد السياح من 5.843 مليون سائح سنة 2005 إلى 10.283 مليون سائح في عام 2014 وهذا ما يعكس اهتمام السلطات المغربية في جذب المزيد من السياح وبالتالي ارتفاع المداخيل النقدية (حري، ص.160).

وسجلت عامي 2008 و 2009 انخفاضا في معدل النمو السنوي قدر ب 6.36 ٪ و 5.86 ٪ على التوالي، وهذا راجع إلى أثار الأزمة المالية العالمية والارتفاع الحاد في أسعار النفط وأنفلونزا الخنازير، التي أثرت على القطاع

السياحي وأدت إلى تراجع عدد الوافدين على مستوى العالم بنسبة 4.2 ٪ عام 2009 (بوراوي، ص ص. 162 -163).

وبسبب الظروف الأمنية التي تميزت بها منطقة المغرب العربي عموما وتحذيرات بعض البلدان المصدرة للسياحة في حوض البحر المتوسط، تراجع مؤشر السياحة الوافدة إلى المغرب بشكل ملحوظ ليسجل أقل انخفاض له عامي 2011 و 2012 (بوراوي، ص.173).

ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في دول المغرب العربي

تسعى الدول المغاربية (الجزائر، تونس، والمغرب)، لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات عدة، أملا في تحقيق آثار إيجابية، منها تخفيض معدلات البطالة.

1ـ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاعات محدودة مثلما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 7: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 - 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	(%)	القيمة (مليون دج)	(%)	مناصب الشغل	(%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

Source: National Agency of Investment Development Data : https://bit.ly/3eHHWqf

من خلال تحليل أرقام الجدول رقم 7، يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في عدد من القطاعات الاقتصادية، تحتل قطاعات المحروقات البناء والخدمات الريادة حسب عدد المشاريع ، والتي تبلغ نسبها 62 ٪ و 16 ٪ و 15٪ في كل قطاع على التوالي. أما من حيث التكلفة

الاستثمارية للمشاريع في كل قطاع، فيحتل قطاع الصناعة الصدارة بـ 81 ٪ ثم قطاعي الخدمات والسياحة بـ 5 ٪ لكل قطاع. بخصوص عدد الوظائف التي وفرتها الشركات الأجنبية، فكانت لصالح قطاع الصناعة الذي يوظف نحو 81413 عامل، يليه قطاعي البناء والخدمات حيث يوظفان حوالي 23928 و13842 عامل على التوالي.

ورغم الأهمية التي تكتسيها قطاعات الزراعة والسياحة والصحة والنقل والاتصالات، إلا أن حصتها من الاستثمارات الأجنبية تبقى جد ضئيلة، كما أنها لم توفر وتخلق مناصب عمل . فعلى سبيل المثال، لم يسجل قطاع السياحة سوى 5.73 ٪ من عدد مناصب الشغل الإجمالي التي وفرتها الشركات الأجنبية، بينما تبلغ نسبة قطاع الصحة 1.64 ٪ و نسبة قطاع الاتصالات 1.12 ٪ ونسبة قطاع الزراعة 0.48% من إجمالي مناصب الشغل.

ويعزى التفوق في قطاعات المحروقات والمعادن والعقارات دون قطاع السياحة إلى المردودية المرتفعة التي تتميز بها تلك القطاعات لاسيما في قطاع المحروقات.

وتشير الإحصائيات إلى أن قطاع السياحة لم يشهد استثمارات أجنبية كبيرة في الفترة المدروسة، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار العمل بقانون الاستثمار الجزائري والذي يعتمد على قاعدة 51 / 49 (أي 51 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي للمستثمر الوطني و 49 ٪ للمستثمر الأجنبي)، كما أنه لا يمكن إنجاز مشروع أجنبي إلا بشراكة وطنية، وهذه التدابير جاءت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (بوراوي، ص.132).

2ـ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

تنوعت القطاعات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، والتي مست مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، حيث بلغ عدد الشركات الأجنبية الوافدة إليها خلال الفترة (2003 - 2015) 312 شركة أجنبية، وفرت حوالي 94678 منصب شغل، وذلك كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 8: الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003 - -2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من المجموع
1	العقارات	5	7	14.088	20.562	50
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	2.984	7.262	18
3	الفنادق والسياحة	17	25	4.325	2.342	6
4	البناء ومواد البناء	9	9	3.125	1.612	4
5	المعادن	12	12	3.997	1.172	3
6	مكونات السيارات	10	19	17.287	1.083	3
7	الاتصالات	17	19	3.526	936	2
8	الغذاء التبغ	7	9	4.792	858	2
9	الطاقة المتجددة / البديلة	4	4	184	851	2
10	خدمات أخرى	33	37	2.985	502	1
أخرى		176	210	73.385	3.727	9
الإجمالي		312	379	94.678	40.911	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت (2015)، ص 115 .

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 8 قطاع العقارات يحتل الصدارة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال الفترة 2003 - 2015 حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات بقيمة 20562 مليون دولار، وبنسبة 50 ٪ من إجمالي التدفقات، ثم يأتي في المركز الثاني قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي حيث حصد ما نسبته 18 ٪ من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 7262 مليون دولار، ثم يليه قطاع الفنادق والسياحة في المركز الثالث بقيمة استثمارية قدرت بـ 2342 مليون دولار أي ما نسبته 6 ٪ من مجموع تكاليف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، أما من حيث المشاريع المسجلة في كل قطاع، فتشير الإحصائيات إلى هيمنة قطاع خدمات الأعمال ب 37 مشروعا ثم قطاعي الفحم والنفط والغاز الطبيعي والفنادق والسياحة بـ 28 و 25 مشروعا على التوالي. أما بخصوص عدد الوظائف التي

وفرتها الشركات الأجنبية، فكانت في مقدمتها قطاع مكونات السيارات الذي يوظف نحو 17287 عامل، يليه قطاع العقارات حيث يوظف حوالي 14088 عامل، أما قطاع الغذاء والتبغ وقطاع الفنادق السياحة فيوظفان حوالي 4792 و 4325 عامل على التوالي.

3ـ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

تعددت القطاعات الاقتصادية المتلقية للاستثمارات بالمغرب ومست مختلف جوانب النشاط الاقتصادي حيث بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في المغرب خلال الفترة (2003 - 2015) 582 شركة أجنبية، حيث وفرت أكثر من 188220 منصب شغل.

الجدول رقم 9: الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003 - 2015-

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من المجموع
1	العقارات	27	40	28.642	12.018	22
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	10	13	4.992	9.872	18
3	الفنادق والسياحة	39	59	17.045	8.210	15
4	الطاقة المتجددة / البديلة	11	12	926	4.349	8
5	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	12	14	22.386	3.143	6
6	البناء ومواد البناء	8	11	2.969	1.944	3
7	التخزين	10	10	1.490	1.839	3
8	المعادن	16	19	5.825	1.820	3
9	الاتصالات	20	21	5.458	1.549	3
10	خدمات أخرى	14	14	1.412	1.522	3
أخرى		415	515	87.077	9.533	17
الإجمالي		582	728	188.222	55.798	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت (2015) ، ص .175

من خلال بيانات الجدول رقم 9، يلاحظ هيمنة قطاعات العقارات، والفحم والنفط والغاز الطبيعي، والفنادق والسياحة على أغلب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2003 – 2015، حيث احتل قطاع العقارات المرئية الأولى بنسبة 22 ٪ من إجمالي التدفقات وبتكلفة استثمارية بقيمة 018 120 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 18 ٪ من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 9872 مليون دولار، ليأتي بعد ذلك قطاع الفنادق والسياحة وبتكلفة قدرت بـ 8210 مليون دولار وبنسبة بلغت 15 ٪ من مجموع التكاليف الاستثمارية الواردة إلى المغرب.

أما من حيث عدد المشاريع المسجلة في كل قطاع، فيحتل قطاع الفنادق والسياحة الصدارة ب 59 مشروعا، ثم قطاعي العقارات والاتصالات بـ 40 مشروعاً و 21 مشروعاً على التوالي. وبخصوص عدد الوظائف التي وفرتها الشركات الأجنبية، فكانت لصالح قطاع العقارات الذي يوظف نحو 28642 عامل، يليه قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات بـ 22386 عامل، أما قطاع السياحة فيعتبر ثالث مساهم في خلق فرص العمل حيث يوظف أكثر من 17 ألف عامل، ويمكن تفسير ذلك باتجاه المستثمرين الأجانب إلى قطاعات أكثر مردودية وأقل خطورة كالعقارات والسياحة (بوراوي، ص. 195).

ويعود التفوق في قطاع العقارات والمحروقات والسياحة نظرا لديناميكية ومردودية هذه القطاعات في نظر المستثمرين الأجانب لاسيما في قطاع المحروقات.

خاتمة:

لقد تبين من خلال تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في قطاع السياحة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو الدول الثلاثة متمركزة في قطاعات محدودة، وأن أداء ومستوى الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي في البلدان محل الدراسة متفاوت من بلد لآخر، حيث اتضح أن الجزائر لا يزال مستواها ضعيفا وغير مستقر في هذا النشاط الاقتصادي الهام، والذي يعد كمورد حيوي للمداخيل، إذ تظل الجزائر تعتمد على العائدات النفطية، وأن مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص عمل ضعيف وهذا بالرغم من الجهود المبذولة بغية تطوير هذا القطاع. بينما في الوقت ذاته كانت المغرب قد حققت نسبة مساهمة جيدة في هذا المجال طيلة الفترة المدروسة وهذا راجع للاستراتيجيات الطموحة والفعالة التي تبنتها الدولتين للنهوض بالقطاع السياحي وجعله من أولويات العمل لإدراكهما بأهمية السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها ي النقاط التالية:

- يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص وضعف في برامج التنمية السياحية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، حيث كانت تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات.
- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل في قطاع السياحة في دول المغرب العربي، إلا أن نسبة هذه المساهمة ضئيلة في الجزائر وتونس عكس المغرب التي حققت نتائج إيجابية في هذا المجال، ويعود السبب في تأخر الجزائر في هذا القطاع هو عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار واستمرار العمل بقاعدة 49 / 51 والتي انعكست سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

- تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في دول محل الدراسة في قطاعات محدودة إذ تمركزت في الجزائر في قطاع المحروقات وتونس في قطاع العقار. أما في المغرب فقد تركز في قطاع العقارات والمحروقات.
- لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وئيدة مقارنة بالمغرب.

وعلى ضوء النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- توفير وتحسين المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر وخاصة المناخ الاستثماري السياحي، وكذا التحفيزات والتسهيلات والإعفاءات الجمركية التي تقدمها الدولة من أجل جذب الاستثمارات السياحية.
- استمرار سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس الشركات.
- ضرورة الترويج للاستثمار في الجزائر عن طريق إنشاء ما يسمى خرائط الاستثمار، بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة.
- العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في القطاع السياحي والتي استحدثت مناصب معتبرة نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع:

- بلخباط، جمال. (2015). جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوراوي، ساعد. (2017). تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) - دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوعبيد، ميلود، الطاهر. (2016). دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب). مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 11،ص ص. 543 - 563.
- حري ، المخطارية. (2017). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي أطروحة دكتوراه. جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- دوادي، محمد. (2001). محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة للتنمية المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط. بيروت، (11 -13 أفريل).
- زرقين، عبود، بيري. (2014). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996 -2012. مجلة رؤى اقتصادية. العدد 7، ص ص. 43 -62.
- فرحي، كريمة. (2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2015)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (2017)، إحصائيات السياحة في الجزائر.
- National Agency of Investment Development Data: available at: https://bit.ly/3eHHWqf.
- UNCTAD. (2017), World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy, New York.
- UNCTAD. (2018), World Investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies, New York.
- UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019: Special Economic Zones, New York.
- UNCTAD, FDI Statistics, available at: https://bit.ly/3iKX343.
- World bank, World Development Indicators : available at: https://bit.ly/30T7wlJ.